



حوكمة الشركات، أهميتها وبنود تطبيقها في الجزائر

دراسة ميدانية لعينة من الشركات في الغرب الجزائري

Corporate Governance, its Importance and the Signs of its Application in Algeria : Field Study on a Sample of Companies From Western Algeria

د. مكاوي مكي

جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر (الجزائر)

mekki.mekkaoui@univ-mascara.dz

المعلومات المقال	الملخص:
<p>تاريخ الارسال: 2022-06-08</p> <p>تاريخ القبول: 2022-09-24</p>	<p>تهدف الدراسة الى التأكد من مدى معرفة المؤسسات الجزائرية بحوكمة الشركات وتطبيقها او تبني مبادئها في أنشطتها، ولتحقيق هذه الغاية قمنا بتصميم استبيان وجه لموظفي المؤسسات في الغرب الجزائري مختلفت الأنشطة الاقتصادية من اجل الإجابة عن إشكالية الدراسة والفرص المطروحة قمنا بتحليل الاستبيان باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS. توصلت الدراسة ان المؤسسات تولي اهتماما بالغا لحوكمة الشركات وعلى دراية كافية بمبادئها وأهميتها في حماية حقوق المساهمين واصل الشركات وكذا السير الحسن والمنضبط للموظفين ولكنها لا تزال ضعيفة وتحتاج الى المزيد من الآليات الرقابية والتوجيهية التي تسهر على تطبيق القوانين والتشريعات بخلق جو من الثقة المتبادلة بين كل أطراف المصلحة في الشركة.</p>
<p>الكلمات المفتاحية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ حوكمة الشركات ✓ نظريات حوكمة الشركات ✓ المؤسسات الجزائرية 	<p>Abstract :</p> <p><i>This study aims to ascertain the extent of the Algerian companies knowledge of corporate and its application or adoption of its principles in thier activitises, we analyzed the questionnaire using the statistical package for social sciences SPSS. The study concluded that the questioned companies pay great attention to corporate governance and thier importance in protecting the rights of stakeholders and companies assets, as well as the good and disciplined conduct of employees all stakeholders in the company.</i></p>
<p>Article info</p> <p>Received 08-06-2022</p> <p>Accepted 24-09-2022</p> <p>Keywords:</p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ Corporate governance ✓ Corporate governance Theory ✓ Algerian companies. 	

. مقدمة:

نتيجة للأزمات المالية، والاقتصادية المختلفة التي حدثت في كثير من الدول وما صاحبها من انهيار للشركات الكبرى والمنظومات الاقتصادية وما تبعه من ضياع حقوق أصحاب المصالح، وفقد ثقة المستثمرين، وكأسلوب لتفادي الوقوع في هذه الأزمات والتقليل من حدتها كان لزاما على الاقتصاديين والمهتمين إيجاد الحلول لهذه الأزمات، وذلك من خلال دراسات أجريت حول أسباب هذه الانهيارات فوجد أن القسط الكبير يعود خاصة إلى الفساد المالي والإداري والمحاسبي، وما صاحبه من عدم قدرة الإدارة على القيام بواجبها الرقابي، وعدم قيام هذه الشركات بإتباع أسس وقواعد سليمة وأنظمة الحوكمة التي تعمل على ضبط ومنع كل هذه التجاوزات والخروقات وتعمل على تحصينها من أي أخطار أو مؤشرات للأداء السلبي، نتيجة لكل ذلك زاد الاهتمام بتطبيق مفهوم الحوكمة من خلال مبادئها وآلياتها، التي تضمن الممارسة السليمة لها، وفي هذا البحث سيتم التطرق إلى الإطار المفاهيمي للحوكمة الشركات واهميتها ومحاولة معرفة إلى أين وصلت المؤسسات الجزائرية في تبنيها لمبادئ حوكمة الشركات من خلال طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مستوى وصل تطبيق المؤسسات الجزائرية لمعايير ومبادئ حوكمة الشركات؟

للإجابة عن إشكالية الدراسة تم طرح الفرضية التالية:

- تعتمد المؤسسات الجزائرية على تطبيق حوكمة الشركات في تحسين عملها.

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تحكم المؤسسات الجزائرية في اليات تطبيق حوكمة الشركات كأسلوب منظم لعملها يمكنها من تجنب المخاطر والممارسات الفاسدة والأداء السلبي تحقيقا لأهدافها المستقبلية لكن يبقى هذا مرهونا بالبيئة او المناخ الذي تمارس فيه المؤسسات مختلف أنشطتها لضمان تطبيق مبادئها وهذا ضمن الأطر القانونية والتنظيمية.

منهج الدراسة: لقد تم الاعتماد على منهجين أولا المنهج الوصفي وذلك لتوضيح الإطار النظري لحوكمة الشركات وثانيا المنهج الاستقرائي لإجراء تحليل نتائج الاستقراء الميداني لإجابات العينة المختارة لتحديد مدى أهمية تطبيق حوكمة الشركات واهميتها بالنسبة للمؤسسات.

2. الإطار التعريفي والنظري لحوكمة الشركات.

تعتبر المؤسسة من العناصر الأساسية في تنمية أي اقتصاد، فبنيتها الاجتماعية، الاقتصادية والقانونية وتفاعلها مع المحيط الداخلي والخارجي، بالإضافة إلى الأحداث التي شهدتها العالم من فضائح وأزمات مست المؤسسات الكبرى في العالم أدت إلى اتجاه اهتمام الحكومات والمنظمات الدولية والباحثين في مختلف الميادين نحو هذه الخلية المؤثرة في حياة الأفراد والاقتصاد خاصة، وقد تجلّى هذا الاهتمام الكبير في ظهور العديد من النظريات المفسرة لظهور المؤسسة وطبيعة العلاقات الموجودة بها التي تربطها بالأفراد أو الاقتصاد، وتفسر في نفس الوقت الحاجة إلى إطار نظري وتنظيمي لحوكمة الشركات.

1.2 تعريف حوكمة الشركات:

- وصف تقرير "Cadbury" عام 1992 حوكمة الشركات "أنها نظام بمقتضاه تدار المؤسسات وتراقب" (Neeta Shah, 1992)
- ويتفق مع وجهة النظر هذه الباحثان Corden و Cadbury اللذان أن الحوكمة توضيح كيفية تنظيم العلاقة بين إطلاق المنظمة كافة وتظهر في مجموعة من القوانين والقرارات التي تهدف إلى حماية أصحاب المصالح إلى أنها تمثل أسلوبا متميزا في إدارة منظمات الأعمال".

- تشير مؤسسة التمويل الدولية إلى حوكمة الشركات على أنها "هياكل وعمليات مراقبة وإدارة الشركات وتتمحور حول العلاقة بين كل من مجلس المديرين، المساهمين، المساهمين ذوي الأقلية وباقي أصحاب المصالح وأنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة المؤسسات التحكم في أعمالها" (FIDA, 1999)
- عرفها صندوق النقد الدولي بأنها: "الحالة التي من خلالها يتم إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع" (FRI, 2012).
- بالإضافة إلى تعريف الخاصة بالمنظمات والمؤسسات الدولية هناك تعريف أخرى لبعض الباحثين والمفكرين البارزين.
- معناه أن الحوكمة تتم من خلال قواعد والنظم القانونية والمحاسبية والمالية والاقتصادية وايضا من خلال التعليمات والتوجيهات التي تصدرها الإدارة لتنفيذ آراء العمل في كافة الأنشطة داخل الشركة بصورة سليمة مما يؤدي إلى حصولها على كافة حقوقها و سداد التزاماتها مع التزام مجلس الإدارة والعاملين في قطاعات المحاسبة والمراجعة والرقابة والتفتيش الداخلي وما يتصل بمراقبي الحسابات الخارجيين تلك القواعد الحوكمية.

2.2 النظريات المفسرة لحوكمة الشركات:

1.2.2 نظرية الوكالة:

أول من أدخل مفهوم الوكالة في الميدان المالي هما Mekling et Jensen سنة 1976، حيث عالجت مقالتهما تضارب المصالح بين المساهمين والمسيرين (Charreaux, 2005) والتي تشير إلى أن المؤسسة هي مجموعة من العقود بين الأطراف في إطار العملية الإنتاجية يسعى كل طرف إلى تحقيق مصالحه الذاتية التي تتعارض في كثير من الأحيان مع مصالح الفاعلين الآخرين في المؤسسة فتظهر مشاكل وتعقيدات خاصة بالوكالة حيث يمكن أن تساهم العقود في هذه الحالة في التخفيف من حدتها أو حلها. وتظهر المشاكل الخاصة بالوكالة في حالة نشوء خسارة بسبب سوء تصرف المدير أو عدم تمكنه من تحقيق النجاحات التي كانت مأمولة منه فينقص في المعلومات أو ضعف الرقابة، كل ذلك نتج عنه أنواع من التكاليف.

وحسب تعريف Mekling et Jensen فإن الوكالة هي تعاقد بين عدة أطراف وفيه المالك أو الأصيل يوكل أو يفوض أطراف آخرين من أجل القيام بتعيين المهام وتصح له بتلك سلطة الأفراد. تفسر نظرية الوكالة على أنها تعميم، امتداد واستمرارية لنظرية حقوق الملكية ولها تكاليف تسمى بتكاليف الوكالة تكون ناتجة عن نزاع المصالح بين المالكين ومتخذي القرارات وتحت عدم تناظر المعلومات سيقود هؤلاء إلى الإدارة وفق مصالحهم الخاصة (Charrono, 2006) باستغلال الثغرات الموجودة في العقود.

حيث عرف بازل (Basel) تكاليف الوكالة على أنها: التكاليف الناتجة عن القيام بعملية تحويلية، كتحويل الملكية من الأصول إلى مسير، فالربح الذي يأخذه المسير هو تكلفة تحويلية أو تكلفة وكالة. وتتمثل في التكاليف التالية:

• تكاليف الإشراف:

وتسمى تكاليف المراقبة والتي يلتزم بها المساهمون من أجل تأمين الرقابة على نشاطات المسيرين لكشف وإمكانية منع تصرفات في غير مصالحهم، مثل تكاليف مجلس الإدارة، تكاليف الفصل بين وظائف الرئيس والمدير العام وتكاليف إنشاء مجلس المديرين ومجلس الرقابة.

• تكاليف الالتزام:

ويطلق عليها تكاليف الإخضاع، تتعلق بالمسيرين والموجهة لوظيفة تشكيل إنذار إيجابي للعمل وفق المصالح المحددة من طرف المساهمين مثل شراء الأسهم العادية للشركة من طرف المسيرين لهدف وضع مصالحهم الشخصية في صف واحد مع مصالح المساهمين (طالب، 2018)

• الخسائر المتبقية:

هي الخسائر المتعلقة بضياغ الفعالية التي يبنى بها المساهمون نتيجة تباعد المصالح مع المسيرين كالتخصيص السيء للموارد والاختيار الاستراتيجي غير الأمثل، والتي تدعى كذلك تكاليف الفرصة البديلة.

2.2.2 نظرية تجذر المسيرين:

التجذر معناه: الاستحكام أي التحكم والإمساك بزمام الأمور والتجذر في المؤسسة معناه: سعي المدير إلى غرس جذوره في المؤسسة للحفاظ على منصبه وتثبيتته (Eisenhardt)

وتفترض نظرية التجذر أن الفاعلين يطورون استراتيجيات للحفاظ على مكانتهم داخل المؤسسة مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية المصلحة الشخصية في التسيير، أي أن الأشخاص الفاعلين في المؤسسة يسعون إلى اتخاذ قرارات تسييرية تخدم مصالحهم الشخصية. (Pigé, 1998)

وترجع التطورات الأولى لهذه النظرية إلى كل من Vishny و Shlerfer حيث اهتمتا في بداية الأمر بخاصية التجذر لدى الأفراد وارتباطهم بخصوصيات العمل أو الاستثمار في مشروعات معينة والتي تتناسب مع اهتماماتهم واختصاصاتهم بغض النظر عن جدوى هذه المشاريع من ناحية المردودية بل ستسمح لهم هذه المشاريع بإثبات قدراتهم على التسيير والبقاء في المنصب لأطول مدة ممكنة فيكون في هذه الحالة قد حقق مطامعهم وحافظ على منصبه مما يصعب استبداله. (Charreaux G. , 1997)

وتجذر المسير في الشركة يجعل من فصله مكلفا جدا وبالتالي تحاول المنظمة في هذه الحالة التقليل من مخاطر استبداله بعد ذلك يعتمد المدير على استراتيجيات الترسخ أي جعل نفسه لا غنى عنه في نظر المساهمين وتزيد بذلك حرته في العمل وتعظيم إنجازاته.

ويصنف سلوك المدير داخل المنظمة حسب هذه النظرية إلى صنفين فعال وآخر غير فعال، ويكون غير فعال في حالة عدم تمكن المدير من فرض سيطرته الكاملة على الفاعلين في المنظمة أي عدم تمكنه من إخضاع تأثير الانضباط السابق لديهم، وسلوك فعال مؤثر على الآخرين في المنظمة ولكن يهدف إلى تنميتها وزيادة أقدميته في العمل أي أنه ليس سلوك احتيالي.

وفي نفس السياق صنف Charreaux التجذر حسب الفعالية إلى مدير يتلاعب بالمعلومات والموارد دون علم أصحاب رأس المال الخارجين وآخر مطابق للفعالية باختيار المدير للاستثمارات التي تزيد من مصادر دخل المؤسسة. (Charreaux, 1996)

كما اقترح Gomez التجذر الداخلي الذي يكون فيه للمدير التحكم في اختيار المشاريع التي تتوافق مع تخصصه ويعرف صلب العمل فيها، ويستعين في نجاح المشاريع إلى اعتماد سياسة تحفيزه للعاملين من خلال تحسين مستويات الأجور لضمهم وشراء ولائهم ومقاومة مصالح المساهمين.

أو أن يكون سلوك التجذر خارجي بفضل العلاقات الخارجية التي يكونها المدير مع الشركاء الخارجيين للمؤسسة ويكون في هذه الحالة سلوكه انتهازيا لتحقيق مصالحه الشخصية ببناء علاقات خارجية تفضيلية. (Gomez, 1996)

وليس يبعد عن التجذر اعتماد العديد من المسيرين على استراتيجيات تعرف بالتلاعب والتحين، وهي لكل من (Mork, Shleifer, Vishny)، قام هؤلاء بدراسة أنماط المسيرين حسب نوع المشاريع الاستثمارية التي يختارونها وتوصلوا إلى أن اختيار نوع معين من الاستثمارات حسب مع ما يتوافق وقدرات المسيرين يسمح لهم بتجنب رقابة المساهمين لهم مجرد أنها كانت ذات ربحية ومردودية فلا يمكن في هذه الحالة تنحيهم أو عزلهم بل إنهم يحصلون على مكافآت مالية ومادية لقاء تحقيق المؤسسة لأرباح.

إضافة إلى تفرد هؤلاء بامتلاك المعلومة الاستراتيجية والاستفادة منها لجلب الانتباه ورضا المساهمين، فيخلق ذلك نوعا من عدم التناظر في المعلومات بين المسير ومختلف الشركاء في المؤسسة. (Paquerrot, 1997)

3.2.2 نظرية أصحاب المصلحة:

تختلف هذه النظرية عن النظريات السابقة في كونها قدمت مساهمة جد فعالة في إرساء مفهوم حوكمة الشركات حيث يعد Ansoff أول من تكلم عن نظرية أصحاب المصلحة في تحليله للأهداف التنظيمية بحيث يعتبر أن مسؤولية المؤسسة التي بها جماعات ذوي علاقات مع بعضهم ولهم أهداف متعارضة (Ansoff., 1986) وهم: العمال، المساهمون، الموردون والموزعون، فالشركة عليها أن تضبط أهدافها التنظيمية بما يحقق إشباع متساوي لكل الأطراف، ونقصد بأصحاب المصالح كل من الدائنين، الموردون، العملاء، العمال والموظفون، البنوك بالإضافة إلى الدولة والمجتمع.

وقد كان لمساهمات 1984 Freeman أهمية بالغة في ربط نظرية أصحاب المصلحة وأهميتها في المجالات الإدارية وتبيان العلاقة بين المؤسسة والبيئة المحيطة بها وكيف تتصرف المؤسسة في ظل تلك البيئة وما هي ردة فعلها (Freeman, 1984) وترتكز بشكل أساسي على أنه يجب على المؤسسات أن يمتد اهتمامها وتركيزها من حملة أسهم المساهمين إلى مجموعات أخرى لها كذلك علاقة بالمؤسسة. (Freeman, Divergent stakeholder theory, 1999.)

وقد اعتمد على هذه النظرية في الكثير من الدراسات والأبحاث حيث قام Clement بإجراء بحث لحصر الدروس المستفادة من تطبيق هذه النظرية في أبحاث قطاعات الأعمال، وقام باستعراض أكثر من 30 دراسة استخدمت نظرية أصحاب المصلحة ولخص ما توصلت له تلك الدراسات في النتائج التالية:

أن المؤسسات تواجه العديد من الضغوط المتزايدة في محاولة استجابتها للأطراف المستفيدة والتي لها علاقة بأعمال المؤسسة وقد حدد بذلك أن هذه الأطراف يمكن تقسيمها إلى مجموعتين: (Mercier, 2001) المجموعة الأولى أساسية متمثلة في حملة الأسهم، العملاء، الموردون والعاملين والمجموعة الثانية ثانوية وتشمل المنظمات غير الحكومية، النشاط المجتمعي والدولة، مع اختلاف درجات التأثير والضغوطات الممارسة من طرق كل مجموعة.

إضافة إلى النتيجة الأولى تتبع بالنتيجة الثانية المتعلقة بضرورة الاستجابة لمتطلبات الأطراف بحكم القانون باعتبار علاقتها مع المؤسسة، وسوف تتمكن المؤسسة بذلك من تحسين صورتها لاستجابتها لطلبات أصحاب المصالح

ونتيجة أخرى توصل إليها Clement أن المدراء التنفيذيين في الشركات يتأثرون بشكل أساسي بآراء توجيهات رؤسائهم وينفذونها أكثر من تأثرهم والتزامهم بالمبادئ التي تصدرها المنظمات المهنية التابعين لها ولكن دون المساس بمصلحة المساهمين.

(Donaldsen T, 1999) الحديث عن أصحاب المصلحة ترجع إلى اهتمامات Smith (1759) و Berle و Means عام 1932 و Bernard (1938) أما ظهورهما كمفهوم فيرجع لاجتماع عام 1963 في معهد ستانفورد للأبحاث في الو.م.أ وبعد ذلك تنوعت نظرة التخصصات إلى هذا المفهوم عبر تاريخه.

• مفهوم أصحاب المصلحة:

عرف أصحاب المصلحة في اجتماع معهد ستانفورد للأبحاث في الو.م. أ عام 1963 أين كان أول ظهور له، على أنهم: الجماعات التي بدونها تتوقف المنظمة عن العمل، تلك الجماعات التي تعتبر حيوية لبقاء ونجاح الشركة. (Albouy, 2009) كما عرفهم Freeman الجماعات أو الأفراد التي يمكن أن تؤثر أو تتأثر بإنجازات وأهداف المنظمة. (Freeman, Strategic management a stakeholder approach, 1984)

وقد تعددت تصنيفات أصحاب المصلحة حسب التخصص والتواجد سواء في نظريات الإدارة أو التنمية أو التنظيم أو تصنيفات مفاهيم المسؤولية المحدودة، ولكن اختيارنا نحن في هذا البحث التصنيفات الشائعة في الكثير من الدراسات وهي:

• تصنيفات أصحاب المصلحة ل Freeman:

تصنيف R. Edward, Freeman:

قدم Freeman في البداية تصنيفا يفرق فيه بين أصحاب المصلحة الداخليين وأصحاب المصلحة الخارجيين ثم قدم لنا تصنيفا آخر عام 2007 يفرق فيه بين أصحاب لمصلحة الأساسيين وأصحاب المصلحة الثانويين، حيث يعتبر هو ومفكرين آخرين أن تحقيق المؤسسة لأداء جيد مستدام مرهون بربط علاقة متينة بينها وبين أصحاب المصلحة الأساسيين بالإضافة إلى التأثير على هذه العلاقة من قبل أصحاب المصلحة الثانويين.

• حوكمة أصحاب المصلحة:

تتعلق حوكمة أصحاب المصلحة بالتطرق إلى كيفية تسيير وتحليل تطلعاتهم ومصالحهم وحوكمة علاقة التأثير المتبادل بين المنظمة وهاته الأطراف.

ويعرف Freeman حوكمة إدارة المصلحة على أنها جميع الممارسات التي تفصل بين العلاقات المتشابكة بين المؤسسة وأصحاب المصلحة وتحليل التفاعلات الناتجة عنها لخلق القيمة واتخاذ القرارات الاستراتيجية ولكن مع ضرورة إدارة هذه الممارسات من قبل إدارة مستقلة في المؤسسة الاقتصادية مع تحديد مبدئي للفاعلين الرئيسيين أو أصحاب المصلحة وتقييم مصالح كل منها في سياق معين، لتحقيق أكبر قدر ممكن من التوازن بين المصالح المتضاربة (Desbrières, 1998) لممارسات أصحاب المصلحة حوكمة خاصة وخطوات إنجاز معينة يتم بمقتضاها تحاليل تعمل على نجاح النتائج الموضوعية لكن يجب التركيز منذ البداية على معرفة تطلعات أصحاب المصلحة ومعرفة أولويات التعامل معهم ضمن استراتيجيات مرسومة لإنجاح كل الممارسات (Jean Pascal Gand) ويمكن حصر خطوات إنجاز الممارسات بالتالي:

أولا: تحديد أصحاب المصلحة.

يعد تحديد أصحاب المصلحة الخطوة الأولى في تحليلهم، وذلك يجمع كل الأفراد أو الجماعات أو المنظمات التي يمكن أن يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر في المؤسسة، ثم إيجاد طريقة لحصرهم وأكثر وأحسن الطرق استعمالا هي طريقة "العصف الذهني" أو عصف الأفكار (Rubinstein, 2008) وهي طريقة بأسلوب جد بسيط ولكن نتائجها مضمونة ومفيدة فهي تقنية يتم من خلالها عقد جلسات من قبل المدراء التنفيذيين والمهتمين لطرح مجموعة من الأفكار حول مشكلة ما بأسلوب حر يتيح الفرصة للجميع لعرض أفكاره مهما كانت درجة غرابتها وأهميتها لتشجيع الإبداع وإيجاد أفكار جديدة، ومع التطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات أصبحت هذه الاجتماعات تتم عبر الشبكات الالكترونية.

ثانيا: تحديد تطلعات أصحاب المصلحة وأولويات التعامل معهم.

بعد تحديد أصحاب المصلحة في المؤسسة يقتضي الأمر بعد ذلك كخطوة ثابتة تحديد تطلعات هؤلاء وأولويات التعامل معهم من خلال طرح الأسئلة والإجابة عنها ودقة الأجوبة عن الأسئلة المطروحة مطلب هام للإلمام بأفكار وطلبات أصحاب المصالح.

ثالثا: الحوار مع أصحاب المصلحة.

خطوة تحديد أصحاب المصلحة هي باب الحوار البناء معهم وتحتوي هذه الخطوة كذلك على إجراءات وممارسات تبدأ بالإفصاح عن المعلومات والشفافية في إظهار مستوى التأيد أو المعارضة لإعطاء فرصة لكسب ثقة المؤيدين والتفاوض مع المعارضين والوصول في الأخير إلى إرضاء جميع الأطراف من خلال التواصل المباشر وغير المباشر.

تساهم علاقات أصحاب المصالح في خلق ميزة تنافسية لأنهم يعدون موارد حيوية بالنسبة للمؤسسة حيث أن المهارات والقدرات التي يملكونها تؤلف المقدرات التنظيمية لها. (Jones T. R, 1999)

فمنظمات الأعمال أصبحت الآن تدرك أن سمعتها على تطوير علاقات معقولة مع الموظفين، الزبائن ويعد أمرا في غاية الأهمية لتحقيق الإبداع وتكوين المنافع المتزايدة والمتجددة للمؤسسة بفضل تعزيز علامتها التجارية والسمعة الجيدة التي تساعد في اختراق أسواق جديدة وفرص مربحة. (Zoukhoua, 2006)

وبالرجوع إلى النظرية نجد أنها وصفت نموذج للشركة (Desbrières, 1998) الذي بموجبه كل الأفراد والجماعات من ذوي المصالح المشروعة يشاركون في المشروع من أجل الحصول على المنافع ولا توجد أولوية لمجموعة معينة من المصالح والمنافع على مجموعة أخرى، فالنظرية رفضت فكرة أن المشروع يوجد لتعظيم ثروة المالكين أي أن النظرية تركز على فكرة وجود المشروع لخدمة كل من لديه مصلحة به أو أنه يتأثر بنشاطات المشروع والأعمال المرتبطة وهي بذلك تحاول تجاوز مشكلة الوكالة. (Bannafous, 2006)

4.2.2 أهمية الحوكمة المؤسسية:

لقد أدت الفضائح المحاسبية في الشركات الكبيرة مثل: Woldcom و Enran و Tycpo إلى زعزعة الثقة لدى المستثمرين، وكان غالبا سبب الفشل في مثل هذه الشركات يعود إلى ضعف الرقابة الداخلية لديها وكانت نتيجة هذه الفضائح أن تم اتخاذ العديد من الإجراءات والقوانين للحد من وقوع مثل هذه الفضائح مرة أخرى من ضمنها قانون (Sarbanes – Oxley) الذي فرض على الشركات التي يتم تداول اسمها في الو.م.أ تطبيق مجموعة من قواعد حوكمة المؤسسات إضافة إلى أنه في عام 2003 تبنى سوق نيويورك مجموعة إضافية من قواعد حوكمة المؤسسات وأوجب على جميع الشركات المدرجة أسهمها للتداول في السوق المالي تطبيقها.

لذلك كانت من أسباب تزايد الاهتمام بحوكمة المؤسسات هو: إفرزات العولمة المالية وذلك بتعدد حاملي أسهم المؤسسات المدرجة في البورصة المنتشرين عبر العالم وبالتالي صعوبة مراقبة عمليات تلك المؤسسات من طرف المساهمين إضافة إلى أسباب أخرى متعلقة أساسا بسيطرة المديرين التنفيذيين على المؤسسة واستغلالها لمصالحهم الشخصية بالدرجة الأولى وذلك إما لضعف الإدارة أو بالتواطؤ معهم أدى إلى تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري في العديد من المؤسسات الوطنية والدولية.

● أهمية الحوكمة بالنسبة للمؤسسة:

- وضع أسس للعلاقة بين مديري المؤسسة ومجلس الإدارة والمساهمين مما يؤدي إلى وضوح حقوق وواجبات كل طرف يسمح باستغلال الإمكانيات المتاحة أحسن استغلال مما يدفع الكفاءة الاقتصادية للشركة.

- تطبيق قواعد الحوكمة يزيد من ثقة المستثمرين لأن تلك القواعد هي التي تضمن حقوقهم وتحميها. (Charreauxi, 1998)

- تؤدي إلى الانفتاح على أسواق المال العالمية وجذب قاعدة عريضة من المستثمرين لتمويل المشاريع التوسعية.
- العمل على وضع إطار تنظيمي يمكن من خلال تحديد أهداف المؤسسة وسبل تحقيقها من خلال توفير الحوافر المناسبة لأعضاء مجلس الإدارة التنفيذية لكي يعملوا على تحقيق تلك الأهداف التي تراعي مصلحة المساهمين.

● أهمية الحوكمة بالنسبة للمساهمين:

- تساعد على ضمان حقوق المساهمين مثل: حاق التصويت، حق المشاركة في القرارات الخاصة بأي تغييرات جوهرية لها تأثير على أداء المؤسسة المستقبلي.
- معرفة الوضع المالي والأداء الصحيح للمؤسسة وقرارات مجلس الإدارة المتخذة يساعد المساهمين على اتخاذ المواقف الصحيحة اتجاه استثماراتهم المستقبلية والمخاطر المتعلقة بها في هذه المؤسسات وهي ما يسمى بضرورة الإفصاح عن أداء المؤسسة. (Denglas, 2007)

● أهمية الحوكمة في خلق القيمة:

تهدف الحوكمة حسب التعاريف السابقة أساسا لضمان اتباع المديرين أهداف خلق الثروة المحددة من طرف المساهمين كما أن المديرين يتلقون أجور بقدر ما يقدمونه من أداء، بمعنى القيمة الفعلية للخدمات المقدمة وتتمتع الحوكمة بدرجة كبيرة بعلاقة المديرين والمساهمين، لأن هؤلاء هم فقط اللذين لا تتوفر لديهم عقود تسمح لهم بضمان مصالحهم وتعارض المصالح بين الطرفين يمكن أن يتقلص بربط أجور المديرين بأدائهم، لتصبح بعد ذلك مشكلة التعارض في المصالح بين المساهمين والمديرين محلولة جزئيا وبالنسبة لبعض الكتاب فإن امتلاك جزء من رأسمال في المؤسسة يعتبر مؤشر ثقة وإشارة جيدة على الأداء المستقبلي لباقي الأطراف الأخرى وقد عبر كل من (Pule و Leland) في 1997 أنه كلما زادت أهمية نصيب المديرين في رأسمال المؤسسة كان هناك خلق للقيمة (Djamel, 2005)، إذ أشارا إلى أهمية حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية وتجنب الوقوع في الأزمات المالية وذلك من خلال ترسيخ عدد من معايير الأداء، بما يعمل على تدعيم الأسس الاقتصادية في الأسواق وكشف حالات التلاعب والفساد والرشوة وسوء الإدارة، مما يؤدي إلى كسب ثقة المعاملين في هذه الأسواق والعمل على استقرارها والحد من التقلبات الشديدة فيها وتحقيق التقدم الاقتصادي المرغوب. (Wintz, 2006)

إذ يعتبر (13) نظام الحوكمة المؤسسية الجيد من الأمور الهامة التي تساعد على حماية مصالح المساهمين من خلال مجموعة من الإجراءات، مثل ضمان ممارستهم لحقوقهم كاملة داخل الهيئات العامة، بما في ذلك حق انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والشفافية في المعلومات وتوفيرها في الوقت المناسب واحتفاظ المؤسسة بسجل واضح للمساهمين وأسلوب مضمون لتسجيل الملكية، كما أن نظام الحوكمة المؤسسية هام بالنسبة للمساهمين سواء كانوا في موقع المسؤولية المباشرة بالإدارات أو خارجها (البشير، 2003) ويساعد نظام حوكمة المؤسسات الجيد كذلك على حماية مصالح كل الأطراف المهتمة بالتعامل مع الشركة، ينظم العلاقات القائمة بين غدارة الشركة التنفيذية ومجلس إدارتها ولجنة التدقيق فيها، مما يعمل على خفض مخاطر الشركة وعلى رفع قيمة أسهمها في السوق، كما أن نظام الحوكمة المؤسسية الجيد يحسن من نوعية وكفاءة القيادة في الشركة وتحسين من جودة إنتاجها، بالإضافة إلى أنها تساعد على تحسين الكفاءة في استخدام أصول المؤسسة والعمل على تخفيض تكلفة رأسمال، وتساعد كذلك على تحقيق رغبات المجتمع وتطلعاته. (Cattrysse, 2008)

ونشير كذلك إلى أن حوكمة المؤسسات الجيدة يساعد الشركات والاقتصاد بشكل عام على جذب الاستثمارات ودعم الأداء الاقتصادي والقدرة على المنافسة على المدى الطويل، من خلال تأكيدها على الشفافية في معاملات الشركة وفي إجراءات التدقيق والمحاسبة المالية والمشتريات، كما تساهم أيضا في تحسين إدارة الشركة من خلال مساعدة مديري ومجلس إدارة الشركة على تطوير استراتيجية سليمة للشركة، وضمان اتخاذ القرارات على أسس سليمة وتحديد المكافآت بشكل سليم، بالإضافة إلى أنها تتيح للشركة تبني معايير تتسم بالشفافية في التعامل مع المستثمرين والمقرضين ومن الممكن أن يساعد النظام الجيد للحوكمة أيضا على منع حدوث الأزمات.

من منظور الحكم الرشيد أو الحوكمة أدخلت مفاهيم ومتغيرات جديدة لعملية الإصلاح المؤسسي، كما تسعت هذه العملية لتتخطى إطار المنظمات الإدارية إلى منظمات الأعمال والشركات ومنظمات المجتمع المدني فضلا عن الهيئات الحكومية ومختلف مؤسسات الدولة والمجتمع والقطاع الخاص ومن أهم هذه المفاهيم والتغيرات الجديدة الشفافية وحرية وانسياب تدفق المعلومات، النزاهة والعدالة، مكافحة الانتهاكات والفساد، المحاسبة والمساءلة والرقابة، المحافظة على المال العام والبيئة والموارد وتطويرها. وقد أضيفت بفضل منظور الحكم الرشيد أو الحوكمة أهداف رفيعة أصبحت الحكومات والمؤسسات والشركات تسعى إلى تبنيها ويقف في مقدمة هذه الأهداف والغايات:

- تحقيق الحماية للملكية العامة والمال العام.
- مراعاة مصالح مختلف الأطراف، بما في ذلك المتعاملين ومؤسسات الدولة والشركات والمنظمات والجمعيات.
- الحد من استغلال السلطة أو التعسف في استخدامها.
- وضع الأنظمة الكفيلة بتقليل التجاوزات والانحرافات أو تضارب المصالح.
- تحديد وتوزيع المسؤوليات والحقوق والواجبات
- تعزيز الثقة في الاقتصاد والشركات وفي الاستثمار والتنمية الاقتصادية.
- تطبيق المعايير الديمقراطية والحقوقية داخل المنظمات والشركات المختلفة.
- المرونة والتحول عن مظاهر جهود البيروقراطية إلى أساليب الإدارة الاقتصادية الرشيدة.
- إدخال روح التنافسية والعدل والاستدامة إلى المؤسسات والمنظمات المعنية.

3. حوكمة الشركات وأهميتها: دراسة ميدانية على بعض المؤسسات في الغرب الجزائري.

1.3 قراءة في حوكمة الشركات من وجهة نظر الدراسات السابقة:

التطرق الى المواضيع الخاصة بحوكمة الشركات عديدة ولكن الأهم فيها ان العديد من الأبحاث حاولت التركيز على إيجاد مؤشر خاص بحوكمة الشركات وتطويره يتكون من مجموعة من المعايير فحسب دراسة اجراها كل من Alves et Mendes سنة 2002 قاما باستحداث مؤشر خاص بالحوكمة مرتكز على حقوق التصويت والمعاملة العادلة للمساهمين حيث اثبتت دراستهما ان الحماية الجيدة لحقوق المساهمين تزيد من فعالية الحوكمة.

(Alves C., 2002) دراسة كل من Brown et Caylor سنة 2004 تضمنت هي الأخرى ثلاثة معايير أخرى لحوكمة الشركات تتضمن سن تقاعد أعضاء مجلس الإدارة، تعليم المدراء وسياسة تعويض المديرين التنفيذيين والمسؤولين، حيث يشير مؤشر تعليم المديرين الى مشاركة على الأقل مدير واحد في برنامج تعليم خدمة المساهمين المؤسسين.(Brown, 2004)

وفي نفس السياق استخدم كل من Campos et al سنة 2002 في دراسة لهما على 188 شركة في ستة أسواق ناشئة لدراسة العلاقة التي تربط الحوكمة بقيمة الشركة حيث ساهمت دراستهما في تقييم 15 مؤشر لحوكمة الشركات حيث توصلت الدراسة الى ان الأسواق تتطور وتنمو من حيث الاستثمارات كلما زاد تطبيق حوكمة الشركات على مستوى الشركات المساهمة فيه أي ان الاستثمارات تنفق أكثر في الشركات المعتمدة على حماية حقوق المساهمين وشفافية المعلومات إضافة الى استقلالية مجلس الإدارة. (Campos C.E., 2002)

أطلقت الوكالة الدولية Standard & Poor's سنة 2002 تسمية جديدة في مجال حوكمة الشركات "درجة حوكمة الشركات" التي تعبر عن مبادئ الوكالة في تطبيق الشركات لمبادئ الحوكمة وعلى وجه التحديد كيفية تطبيقها وجودتها التي تحدد على أساس أربعة محاور هي: هيكل الملكية وتركيزها، طبيعة العلاقات بين الجهات الفاعلة المختلفة، درجة الإفصاح والشفافية عن المعلومات وهيكل مجلس الإدارة وعمله، هذا المقياس حدد بناء على تحليل مفصل لتقارير للإدارة والمقابلات لمجموعة من المدراء التنفيذيين لشركات.

الى جانب هذا التحليل أصدر القرض البيوني الآسيوي (CLSA) Crédit Lyonnais Securities Asia هو الآخر عام 2008 مؤشر لقياس حوكمة الشركات على 495 شركة من 25 سوق ناشئ و 18 قطاعا حيث تم احتساب درجة تطبيق الحوكمة على أساس 57 متغير أهمها الإفصاح عن المعلومات، عمل مجلس الإدارة، دور لجنة التدقيق وخصائص المسيرين وغيرهم. هذه الدراسات تم الاعتماد عليها من قبل العديد من الباحثين أمثال Doidge وآخرون في دراسة سنة 2004 التي أكدت ان تطبيق الحوكمة يعتمد على خصوصيات الحكومات والمؤسسات وليس هناك معيار محدد 1. كما أشار Durnev و Kim الشركات التي تتمتع بأفضل ممارسات للحوكمة تستثمر أكثر من شركات أخرى وتتمتع بقيمة سوقية عالية ولكن في دول تتمتع بحماية قانونية قوي (Durnev A., 2005)

2.3 الطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة الميدانية:

1.2.3 منهج وعينة الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاطلاع على الدراسات والبحوث النظرية والميدانية، أما في الدراسة الميدانية فقد اعتمدنا على أسلوب المسح باستخدام العينات لتصميم الاستبيان الذي تم توجيهه الى عينة من موظفين في شركات بولاية معسكر حيث تم اختيار فئة إطارات هذه الشركات للإجابة على الاستبيان لكونهم الفئة المؤهلة أكثر لفهم الموضوع، بتوزيع 50 استبيان تم استرجاعها كاملة ثم قمنا بتحليل البيانات المجمعة باستخدام برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية spss.

الجدول 1: توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.

النسبة	العدد	المستوى التعليمي
12	6	ليسانس
88	44	ماستر
100	50	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج.

الملاحظ من الجدول ان اغلب المستجوبين مستواهم جامعي بنسبة 88 % اما النسبة الثانية فهي للذين مستواهم التعليمي ثانوي بنسبة 12 % هذه النسبة ساعدتنا على حسن فهم المستجوبين لمحتوى الاستبيان.

الجدول 2: توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية.

الخبرة المهنية	العدد	النسبة
اقل من خمس سنوات	0	0
من خمس الى عشر سنوات	15	30
أكثر من عشر سنوات	35	70

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

الملاحظ من الجدول أعلاه ان النسبة الأكبر كانت للذين لديهم خبرة أكثر من عشر سنوات في النشاط بنسبة 70 بالمئة اما المرتبة الثانية كانت للذين يملكون خبرة من خمي الى عشر سنوات مما ساعد في الحصول على إجابات دقيقة وجدية.

الجدول 3: طبيعة الوظيفة داخل المؤسسة.

طبيعة الوظيفة	العدد	النسبة
عضو مجلس الإدارة	6	12
الإدارة التنفيذية	27	54
مساهم	17	34
المجموع	50	100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

اغلب المستجوبين يشغلون وظائف في الإدارة التنفيذية بنسبة 54 بالمئة، والنسبة الأقل للمستجوبين في مجلس الإدارة لتعذر الوصول إليهم.

الجدول 4: نشاط المؤسسة.

نشاط المؤسسة	العدد	النسبة
صناعية	14	28
تجارية	21	42
خدماتية	15	30
المجموع	50	100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول يلاحظ ان اغلب المؤسسات نشاطها تجاري اختلفت من حيث تخصصاتها، اما المؤسسات الصناعية عددها محدود في ولاية معسكر وهي التي اخذت النسبة الأقل.

2.2.3 الأداة المستخدمة في الدراسة:

استخدمنا في هذه الدراسة استبان صمم بناء على الإطار النظري للدراسة وقد تكون من مجموعة من أسئلة علما أن إجابات أفراد العينة ستخضع لمقياس ليكرت الحماسي لتبيان درجة الموافقة.

• صدق وثبات أداة الدراسة:

للتأكد من صدق الاستبيان، فقد تم عرضه على مجموعة من عمال المؤسسات المستجوبة بعد ان تم صياغتها بشكل نهائي وقد تم حساب معامل الفاكرونباخ لفقرات الاستبيان وكانت مرتفعة حيث بلغت نسبته 80% وهي قيمة مرتفعة لثبات الاتساق الداخلي وكفايته لأغراض الدراسة والتحليل.

3.2.3 عرض ومناقشة نتائج الدراسة:

لعرض ومناقشة فرضية الدراسة المتمثلة في "تعتمد المؤسسات الجزائرية على تطبيق حوكمة الشركات في عملها، وبعد القيام بالدراسة الميدانية تم الحصول على النتائج المدرجة في الجدول ادناه.

فيما يتعلق بتفسير نتائج العبارات استخدمنا قيم المتوسط الحسابي وتحديد درجة الموافقة معتمدين في ذلك على سلم (ليكرت الخماسي) حيث تم تقسيم الاجابات الى خمس فئات وعلى اساسها نحكم على درجة الموافقة، حيث كانت درجات الموافقة كما يلي:

جدول 5: درجات الموافقة لتصورات افراد العينة.

السلم	1	2	3	4	5
الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
درجة الموافقة	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا
فئات المتوسطات	(1.80-1)	(2.60-1.80)	(3.40-2.60)	(4.20-3.40)	(5-4.20)

جدول 6: المتوسطات الحسابية لإجابات مستجوبي الدراسة.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الترتيب	درجة الموافقة
1	الحوكمة تتضمن الانضباط والشفافية والعدالة	4.15	2	مرتفعة
2	تحقق حوكمة الشركات الجودة والتميز في الأداء	4.05	3	مرتفعة
3	لحوكمة الشركات دور في جذب الاستثمارات المحلية الأجنبية	3.64	4	مرتفعة
4	تحضي الشركات التي تطبق قواعد الحوكمة بزيادة ثقة المستثمرين	3.55	5	مرتفعة
5	تتحسن عملية صنع القرار بتطبيق حوكمة الشركات	3.32	8	متوسطة
6	يكمن دور المساهمين في الحوكمة في انتخاب أعضاء المجلس فقط	3,04	10	متوسطة
7	يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توافر كامل المعلومات	2,64	15	متوسطة
8	يمكن تطبيق مبادئ الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية	2,84	12	متوسطة
9	هناك التزام بالسلوك والقيم الأخلاقية داخل الشركة	2,06	20	منخفضة
10	يضمن مجلس الإدارة التوافق بين القوانين السارية واهتمامات كافة أصحاب المصالح	3.54	6	مرتفعة
11	يتوفر لدى المؤسسة دليل لحوكمة الشركات يتوافق مع خصوصياتها	2,12	19	منخفضة
12	يوجد فصل بين الملكية والإدارة في الشركات العائلية	2,78	13	متوسطة
13	تستمر الشركات العائلية لفترة قصيرة بعد رحيل المؤسس	2,86	11	متوسطة
14	أتم على دراية بما جاء في ميثاق حوكمة الشركات الخاص بالجزائر	2.60	16	متوسطة
15	تنظم المؤسسة دورات تكوينية حول حوكمة الشركات	2,76	14	متوسطة
16	تعد الحوكمة في الجزائر أمر ضروري لمواجهة الفساد المالي والاداري تعاني منه الشركات الخاصة	4.65	1	مرتفعة
17	تصبح أمور الشركة أكثر تعقيدا لكبر حجم الشركة بدون تطبيق لمبادئ الحوكمة	3.45	7	مرتفعة
18	العمل بالعواطف يزيد من تعقيد المشكلات في الشركة	1,36	21	منخفضة جدا
19	تتوفر لدى الشركة وثائق مكتوبة تحدد صلاحيات مجلس الادارة	2.64	15	متوسطة

20	تتوافر المعلومات الكافية وفي الوقت المناسب وبطريقة عادلة لجميع الأطراف ذات العلاقة	3.21	9	متوسطة
21	تقوم المؤسسة بفحص دوري عن طريق أجهزتها الرقابية	2.43	18	منخفضة
22	المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة تعطي صورة صحيحة عن الوضعية المالية للمؤسسة	2,46	17	منخفضة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .

يلاحظ من الجدول أعلاه ان عبارة " تعد الحوكمة في الجزائر أمر ضروري لمواجهة الفساد المالي والاداري تعاني منه الشركات الخاصة" جاءت في المرتبة الأولى من حيث الأهمية بمتوسط حسابي قيمته (4.65) ودرجة موافقة مرتفعة، اما العبارة الثانية من حيث الأهمية كانت لعبارة " الحوكمة تتضمن الانضباط والشفافية والعدالة" بمتوسط حسابي قيمته (4.15) ودرجة موافقة مرتفعة، اما المرتبة الثالثة كانت لعبارة "تحقق حوكمة الشركات الجودة والتميز في الأداء بمتوسط حسابي قيمته (4.05) ودرجة موافقة مرتفعة جاءت هذه العبارات دالة على مصداقية بعضها البعض حيث ان الشركات الجزائرية المستجوبة تؤكد على ان من الحلول الاكيدة للقضاء على الفساد وإرساء العمل بالشفافية والعدالة في محاسبة الفاسدين هو العمل بمبادئ حوكمة الشركات ،اما عن عبارة تحقيق حوكمة الشركات للتميز في العمل فهذا يتوافق مع الإجابات السابقة لان العمل في جو من الشفافية والوضوح والالتزام حتما سيؤدي الى تحسين جو العمل وبالتالي تحسين أداء الموظفين نحو الاحسن.

اما عن العبارات التي جاءت في المراتب الأخيرة كعبارة " العمل بالعواطف يزيد من تعقيد المشكلات في الشركة"، بمتوسط حسابي قيمته (1.36) في المرتبة الواحد والعشرين من حيث الترتيب ودرجة موافقة منخفضة، عبارة " هناك التزام بالسلوك والقيم الأخلاقية داخل الشركة" بمتوسط حسابي (2.06) في المرتبة العشرون ودرجة موافقة منخفضة يعني ان السلوكيات الانتهازية والغير مرغوب فيها تكون دائما موجودة في المؤسسات مهما كانت طبيعتها لأنه من يتحكم فيها هي الطبيعة البشرية ولكن هذا لا يمنع من وجود ضوابط تحكم هذه السلوكيات من خلال العمل الجاد للأجهزة الرقابية للمؤسسات ومحاسبة المتجاوزين والذي يؤكد الانتشار الواسع للفاسدين في المؤسسات هو عبارة "تقوم المؤسسة بفحص دوري عن طريق أجهزتها الرقابية" التي تشير الى عدم قيام الأجهزة الرقابية بدورها على اكمل وجه مما يستدعي مساندة عن طريق الحوكمة. اختبار فرضيات الارتباطات بين المتغيرات.

H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، بين الحوكمة تتضمن الانضباط والشفافية والعدالة وتحقيق حوكمة الشركات للجودة والتميز في الأداء.

H_1 : توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، بين الحوكمة تتضمن الانضباط والشفافية والعدالة وتحقيق حوكمة الشركات للجودة والتميز في الأداء.

Corrélations

	الحوكمة تتضمن الانضباط والشفافية والعدالة	حوكمة الشركات الجودة والتميز في الأداء
Corrélation de Pearson	1	.524**
Sig. (Bilatérale)		.000
N	50	50
Corrélation de Pearson	.524**	1
Sig. (Bilatérale)	.000	
N	50	50

La corrélacion est significative au niveau 0.01 (bilatéral) .**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS.

H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، بين الحوكمة تتضمن الانضباط والشفافية والعدالة وتعد الحوكمة في الجزائر أمر ضروري لمواجهة الفساد المالي والاداري تعاني منه الشركات الخاصة.

H_1 : توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، بين الحوكمة تتضمن الانضباط والشفافية والعدالة وتعد الحوكمة في الجزائر أمر ضروري لمواجهة الفساد المالي والاداري تعاني منه الشركات الخاصة.

	الحوكمة تتضمن الانضباط والشفافية والعدالة	تعد الحوكمة في الجزائر أمر ضروري لمواجهة الفساد المالي والاداري تعاني منه الشركات الخاصة
Corrélacion de Pearson	1	541,
Sig. (Bilatérale)		0092,
N	50	50
Corrélacion de Pearson	541,	1
Sig. (Bilatérale)		0092,
الجزائر أمر ضروري لمواجهة الفساد المالي والاداري تعاني منه الشركات الخاصة		
N	50	50

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS.

تبين نتائج جدول العلاقة التي تربط المتغير التابع بالمتغيرات المستقلة للدراسة انه توجد علاقة لكنها علاقة بين الحوكمة تتضمن الانضباط والشفافية والعدالة وتعد الحوكمة في الجزائر أمر ضروري لمواجهة الفساد المالي والاداري تعاني منه الشركات الخاصة لكنها متوسطة والدليل ان مستوى معامل بيرسون اخذ القيمة 54% فقط رغم ان الدلالة الإحصائية معنوية جاءت اقل من 0.05%.

4. الخاتمة:

رغم ان هذه الدراسة تأتي امتداد للعديد من الدراسات التي تناولت موضوع حوكمة الشركات الا ان الدراسة الحالية أظهرت العديد من النتائج التي تحتاج الى إعادة النظر فيها لإتمام مسار تعزيز العمل بحوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية وانعكاسها إيجابيا على اعمال الشركات باعتبار ان موضوع حوكمة الشركات من المواضيع الحديثة النشأة والتطبيق في الجزائر. وتشير النتائج المتوصل اليها انه بالرغم من المزايا العديدة التي تجنيها المؤسسات من تطبيق مبادئ حوكمة الشركات الا نتائج العلاقة بين المتغيرات جاءت متوسطة والسبب هو التأخر الكبير الذي تشهده المؤسسات الجزائرية في الالتزام بها في مواجهة الفساد ومحاربه لانعدام الشفافية والانضباط، إضافة الى جهل العديد منها بما جاء في ميثاق حوكمة الشركات الخاص بالجزائر رغم ان جل المستجوبين هم إطارات في المؤسسات مع انعدام الأجهزة الرقابية او تقصيرها في أداء مهامها لذلك من الضروري مواصلة المؤسسات الجزائرية تعزيز جهودها في تطبيق حوكمة الشركات والعمل على تحسين بيئة الاعمال للمؤسسات الجزائرية والأجنبية و التكثيف من الدورات التكوينية الهادفة الى التعريف أكثر بتطبيقات حوكمة الشركات وعدم الاكتفاء بالتوجيهات النظرية.

5. قائمة المراجع:

- Alves C., Mendes V. (2002), « Corporate Governance Policy and Company Performance : The Portuguese Case », European Financial Management.
- Ansoff. I, stratégie du développement de l'entreprise, édition Hannes et techniques, traduction française, Paris 1986.
- Brown, L., Caylor L. (2004), « Corporate governance and firm Performance » Georgia State University working paper
- Campos C.E., Newell R.E., Wilson G. (2002), « Corporate governance develops in emerging markets », McKinsey on Finance,
- Durnev A., Han K. (2005), « To Steal or Not to Steal : Firm Attributes, Legal Environment, and Valuation », Journal of Finance, 60: 1461-1493
- Freeman, R.E, Divergent stakeholder theory, Academy of management review, vol 24, N) : 02.
- Gérard Charreaux, le rôle de la confiance dans les systèmes de gouvernance des entreprises, CREGO, LATEC, Mai 1998.
- Grégory Denglas, création de valeur et gouvernance de l'entreprise, la revue des sciences de gestion, 2/2007, N° 224.
- Alain Létourneau, les théories de la gouvernance, pluralité de discours et enjeux éthiques, Vertigo la revue électronique en sciences de l'environnement, novembre 2009. <http://vertigo.revues.org/8891#1n2>
- Alain Schatt et Gérard Charreaux, la recherche française en gouvernance d'entreprise, un panorama cahier du Fargo, N° : 10 p 507, septembre 2005/
- Bannafous, Boucher M Perqueux Y, (2006), décider avec les parties prenantes, approche d'une nouvelle société civile, la découverte, Paris.
- Charreaux (1996), pour une variable théorie de la latitude managériale du gouvernement d'entreprise, Revue française de gestion, Novembre, N° : 111.
- Charreaux G. et P. Desbrières, 1998, gouvernance des entreprises : valeur partenariale contrevaleur actionnariale, finance contrôle stratégie.
- Charrono, J.L, Separis. S, organisation et gestion de l'entreprise, DECF3, Annalis 2006, Dunod, Paris.
- Donaldsen T, Dunfee (1999), ties that bind : a social contracts approach to business ethics, Harvard business press.
- Einsenhardt, Agency theory an assessment and review, Academy of managment review, vol 14 N°: 01.
- FIDA/ fends international de développement agricole, conseil d'administration, reme 1899, la bonne gouvernance : une mise au point.
- Freeman, R.E, Strategic management a stakeholder approach, Boston, Pitman, 1984.
- Freeman, R.E, Strategic Management : A Stakeholder Approach, pitman Bastany, 1984
- FRI, le FRI et la bonne gouvernance le 28 septembre 2012, www.info.org
- Gérard Charreaux, le gouvernement des entreprises corporate governance, théories et faits, Economica, Paris, 1997.
- Gomez, P (1996), le gouvernement de l'entreprise, modèles économiques de l'entreprise et pratiques de gestion, inter-édition.
- Jan Cattrysse, reflections on corporate governance and the role of the internal audits, Roularta Media Group, 2008, p 04, voir : ww.papers.ssrn.com / (20/10/2008).
- Jean Pascal Gand, Samuel Mercier, les théories des parties prenantes : une synthèse critique de la littérature.
- Jones T. R, Wicks A. C (1999), convergent stakeholder theory, Academy of management review.

- Khouatra Djamel, gouvernance de l'entreprise et création de valeur partenariale, ISEOR, université Jean Moulin Lyon 3, 16^{ème} conférence de l'AGRA, Paris, Dauphine, 15 au 16 Septembre, 2005.
- Marianne Rubinstein, Approche stratégique de la responsabilité sociale des entreprises, Rentes de monopole et nouvelle gouvernance d'entreprise, université de Paris 7, CEPN, 2008.
- Michel Albouy, valeur actionnariale et responsabilité sociale de l'entreprise, cahier de recherche, N° : 2009 – 09 E21.
- Neeta Shah, Christopher J. Napier. The Cadbury Report 1992 : Shared Vision and Beyond. University of Westminster, London, England, United Kingdom.
- Paquerrot, Stratégie d'enracinement des dirigeants, performance de la firme et structure de contrôle, le gouvernement des entreprises, édition Charreaux, édition Economica, 1997.
- Peter Wintz, compétence, conflits et création de valeur vers une approche intégrée de la gouvernance, Revue finance contrôle stratégie, 9-2-2006, p 187-201.
- Pigé, B. (1998), Enracinement des dirigeants et richesse des actionnaires, finance contrôle stratégie, vol 1 n° : 03 septembre.
- Samuel Mercier, l'apport de la théorie des parties prenantes au management stratégique : une synthèse de la littérature, X^{ième} conférence de l'association international de management stratégique, 13, 14, 15 Juin 2001, Québec.
- Zoukhoua E. A (2006), Association : un défi pour les théories de la gouvernance, une journée de recherche, quel management pour les associations ? IAE de tours, 12 Janvier.